

## عصرنة الميزانية العمومية وانعكاساتها على فعالية مراكز البحث العلمي في الجزائر

عمر شربالي<sup>1</sup> (\*)، أحمد ضيف<sup>2</sup>

<sup>1</sup> الطالب دكتوراه، أمين عام، مخبر الطرق الكمية في العلوم الاقتصادية وعلوم إدارة الأعمال  
جامعة الجلفة، (الجزائر)

amar.cherbali@univ-djelfa.dz ✉

<sup>2</sup> أستاذ جامعي، مخبر الطرق الكمية في العلوم الاقتصادية وعلوم إدارة الأعمال  
جامعة الجلفة، (الجزائر)

dif.ahmed@gmail.com ✉

تاريخ النشر: 2025-12-17

تاريخ القبول: 2025-12-06

تاريخ الاستلام: 2025-11-10

### ملخص:

يمر العالم اليوم اقتصاديا بنقلة وحركية سريعة جدا من خلال اجتياح التكنولوجيا والرقمنة لكل مناحي الحياة، وبغية التماشي مع متطلبات المنافسة الاقتصادية والديمومة، كان لا بد من مسايرة الوضع العالمي خاصة في ظل تطور تسيير موازنة الدول والهيئات الاقتصادية العالمية، وفي هذا الاتجاه عملت الدولة على عصرنة الميزانية العمومية في كل المؤسسات العمومية بأنواعها، وذلك من خلال السعي إلى إدارة تكون في مستوى تنفيذ الميزانيات الممنوحة، وتجدر الإشارة في هذا السياق إلى استحداث مشروع عصرنة الميزانية الذي أدى إلى تغيير قوانين المالية واستحداث القانون العضوي لقوانين المالية 15-18 المؤرخ في 03 سبتمبر 2018، والذي قدم تسهيلات ملموسة لفعالية التسيير بمختلف الهيئات العمومية والخاصة والتي من بينها مراكز البحث العلمي في الجزائر.

ولقد صارت هذه الهيئات العمومية ذات قيمة في الجزائر، والتي تكتسي أهمية كبيرة في السنوات الأخيرة، من خلال تسخير ميزانيات معتبرة بغية تحسين وتطوير هذه الهيئات، كما هو الحال في بعض دول العالم، وهذه المؤسسات يكون لها مخرجات ودراسات أكاديمية مختصة وموسعة تعتمد عليها الدولة في رسم خارطة طريق وتوضيح الرؤى والاستشراف المستقبلي، فضلا عن التطوير التكنولوجي وإصلاح الاختلالات الموجودة في كل القطاعات.

**الكلمات المفتاحية:** عصرنة الميزانية، فعالية، مراكز البحث العلمي، القانون العضوي

**تصنيف JEL :** H61 ؛ I83



## The public budget and réflections for the éffectiveness of scientific résearch centers in Algeria

1<sup>st</sup> Amar Cherbali <sup>1(\*)</sup>, 2<sup>nd</sup> Ahmed Dif <sup>2</sup>

<sup>1</sup> Doctoral Student and Secretary General, Laboratory of Quantitative Methods in Economic Sciences and Business Administration, University of Djelfa, Algeria

✉ [amar.cherbali@univ-djelfa.dz](mailto:amar.cherbali@univ-djelfa.dz)

<sup>2</sup> Professor, University Lecturer, Laboratory of Quantitative Methods in Economic Sciences and Business Administration, University of Djelfa, Algeria

✉ [dif.ahmed@gmail.com](mailto:dif.ahmed@gmail.com)

Received: 10/11/2025

Accepted: 6/12/2025

Published: 17/12/2025

### Abstract:

The world today passes with a very fast transition , and movement by invading technology for all means of life, and in order to keep with requirements of economic competition ,and sustainability it was necessary to keep pace with global situation especially in light of the development of the management of the budgets of countries , and global economic bodies , in this direction , the state has worked on the public budget in all its species , the state has worked on the public budget in all its types of all types , by seeking management in the level of implimentation of budget granted , it should be that the budgeting project ,which has led to the change of financial laws and the développement of organic law 18-15 of 03 september 2018 , which was submitted for concrete facilities of the effectiveness of the conduct of the various public and prevate bodies , including research centers scientific in Algeria

These public bodies have become valuable in Algeria , which are of great importance in recent years through harnessing signifiant budgets with a view to improving and developing these institutions such as some contries of the world, and these institutions have specialised and expanded academic outputs and studies on which by the state depends in developing a read map , clarifying visions and anticipating the future , as well as on technological development , and correcting the Imbalances the exist in all sectors

**Keywords:** Budget Modernization, Effectiveness, Scientific Research Centers, Organic Law

**JEL Classification Codes :** H61 ; I83



## 1. مقدمة:

لقد أصبحت منظومة البحث العلمي تتطلب تسيير محكم وميزانيات معتبرة كي تواكب العصرنة و التطوير، وتنتمى مع منظومة البحث العلمي دوليا، فتعتبر مراكز البحث في الجزائر هي هيئات أنشئت لتفعيل البحث العلمي الاستراتيجي و سخرت الدولة لأجل ذلك ميزانيات كبرى، فكان للإصلاح الميزانياتي المستحدث في اطار القانون العضوي 18- 15 له جملة من الانعكاسات الملموسة ايجابيا على تسيير مراكز البحث كباقي مؤسسات الدولة ضمن ارادة سياسية للإصلاح الميزانياتي عموما .

## 2. أسباب ومبررات عصرنة الميزانية العمومية في الجزائر:

إن السياق التاريخي لعصرنة الميزانية جاء في أعقاب القانون العضوي السابق 84-17 وما تخلله من نقائص وثغرات هيكلية ومحاسبية ، ضف إلى ذلك تغير المنظومة العالمية والهيئات الدولية جذريا خصوصا مع تسارع التطور التكنولوجي ، فضلا عن توصيات وضغوط كل من البنك الدولي وصندوق النقد الدولي على جميع الدول بضرورة تحديث وتحيين المنظومة الميزانياتية ، وهو ما جعل الجزائر تسير في ركب الإصلاحات من أواخر التسعينيات مروراً بمحطات وأحداث كثيرة بدءا باتفاق القرض رقم 7047 الموقع في 18 أفريل سنة 2001 بواشنطن مع البنك العالمي ، قصد البحث في الطرق والوسائل التي يجب وضعها حيز التطبيق لتحسين تسيير النفقات العامة وضمان محاربة جميع العناصر التي تعرقل تقديم خدمات ذات نوعية وجودة للمواطن، وفي هذه الفترة مرت الجزائر والعالم بأحداث كثيرة وأزمات متلاحقة من جراء النزاعات الإقليمية ، وظهور أزمات اقتصادية ومالية واضطراب سعر النفط والذي أدى إلى فترات ركود أدت إلى تأخير الإصلاح الميزانياتي لفترات متعاقبة ؛

ومن الدوافع الأساسية أيضا للإصلاح الميزانياتي بالجزائر هو ضرورة الانتقال من كلاسكية التسيير إلى التسيير الحديث أو الجديد، فالميزانية على النمط القديم كانت تسير على أساس ومفهوم ميزانية الوسائل، وعلى أساس المفهوم الحديث تسير على أساس ميزانية البرامج والقائمة على أساس النتائج، وهنا نجد أن ميزانية الوسائل ترتب عنها عدم نجاعة تفعيل الموازنة وحجم النفقة العمومية والتي يمكن أن نلخص مميزاتها كالآتي:

**2. 1 ميزانية الوسائل:** أو ما يسمى بميزانية البنود تقسم النفقات بحسب نوعها أو طبيعتها وليس على أساس الغرض أو الهدف أي بمعنى أنها توزع نفقات المستخدمين، ومبالغ التعويضات، والصيانة، وغيرها على فصول وفقرات ويتضمن كل فصل أو فقرة غرض معين ومبلغ للاعتماد محدد ويعرفها المشرع الجزائري بنوعين من النفقات:

أ. **نفقات التسيير:** وتشمل أربعة أبواب من النفقات وهي:

- أعباء الدين العمومي والنفقات المحسومة من الإيرادات
- تخصيصات السلطة العمومية
- النفقات الخاصة بوسائل المصالح

## - التدخلات العمومية

ب. **نفقات التجهيز:** وتشمل هذه النفقات المخطط الوطني السنوي للتنمية وهي:

- الاستثمارات المنفذة من قبل الدولة

- إعانات الاستثمار الممنوحة من قبل الدولة

- النفقات الأخرى برأس مال (1)

**2.2 ميزانية النتائج:** ويمكن تعريفها أنها عملية تحديد الأهداف مسبقا وفي إطار برنامج واضح ومحدد زمنيا وما يترتب عليها من الإنفاق العمومي، لذلك فميزانية البرامج والأهداف تقوم على أساس وضع محدد للأهداف والآجال والاعتمادات المالية المرصدة لإنجازه، مع منح الفرصة للإدارة لاختيار البدائل لتحقيق أهداف البرنامج، ومن ثم إقرار مسؤولية المسيرين المكلفين بتنفيذ هذه الميزانية (2) ومن جملة المبررات للإصلاح الميزانياتي هو غياب الشفافية في الميزانية وخاصة من قبل في مسألة عرضها من وزارة المالية كونها هيئة تنفيذية إلى مجلس النواب على اعتباره سلطة تشريعية من أجل المصادقة عليها خصوصا من خلال دوره الرقابي على السلطة التنفيذية عموم (3)

### 3. السياق الإجرائي والتاريخي للإصلاح الميزانياتي:

هنالك تسلسل زمني تم بموجبه التدرج في الإصلاح الميزانياتي والذي كانت بدايته بالتعاقد مع مكتب الدراسات الكندي في مشروع عصرنة الموازنة العامة غير أن الكثير من المطبات جعلته يمر على عدة مراحل هي:

• **مرحلة تحديث نظام الموازنة العامة:** وهو المشروع الأول يخص الفترة 2007/2004 يتمحور أساسا على مجموعة من الإصلاحات تهدف إلى تحضير البيئة المؤسسية حيث يحتوي على ثلاث أجزاء والتي ستكون كمايلي:

- إطار الموازنة متعددة السنوات

- تحسين وعرض الموازنة العامة

- تعزيز الوظيفة الاستشارية لوزارة المالية

• **مرحلة ترشيد إدارة الانفاق العام وتقديم خدمات للمواطنين:** يتعلق الأمر بالمشروع ما بين 2008/2012، بحيث يواصل المشروع مسار المشروع الأول وهو موجه أساسا على ما يلي:

- الدعم المؤسسي وتدريب الكادر البشري في مجال التسيير القائم على النتائج

- العمل على تطبيق النظام الجديد لتحضير ميزانية 2012 على أساس البرامج

• **مرحلة ضبط وتيرة النفقات العمومية بسبب شح الموارد وانهايار سعر النفط:** يتعلق الأمر في الفترة ما بين 2014/2017، حيث عرفت المرحلة انهايار لسعر النفط في السوق الدولية، أدى إلى تبني سياسة صارمة وتسقيف المدفوعات والتشف وإعداد مخطط للخرينة العمومية يعرف بمخطط الالتزام

• **مرحلة ربط إعداد الموازنة على أساس متغيرات إقتصادية متوقعة:** خلال الفترة السابقة لشح الموارد وظهور أزمة كبيرة تبين أن الإسراع في وتيرة الإصلاح منطلقه حتمي فرضته ظروف إقتصادية تجعل من

عصرنة المنظومة إلزامية خاصة مع انهيار سعر النفط وهو ما أدى إلى إصدار القانون العضوي 15-18 المؤرخ في 02 سبتمبر 2018، وتم أيضا تفويض الاختصاصات على مستوى الجماعات المحلية والمؤسسات العمومية المقدمة للخدمة العمومية إضافة إلى إدراج ضمن قانون المالية 2019 إطارنفقات متوسط المدى 2019-2021

### 1.3 بعض التقارير والتوصيات المنبثقة عن الهيئات الدولية الهادفة لإصلاح الميزانية بالجزائر:

السياقات المختلفة التي سبقت عمليات الإصلاح الميزانياتي كانت متعددة وإلزامية لمسايرة الركب الدولي المتسارع خصوصا مع مطلع القرن 21 لذلك كانت هنالك محطات جد مهمة تبعتها إجراءات متعاقبة يمكن أن نلخصها في الآتي:

- 1- التقرير الأولي للبنك العالمي سنة 1998 والمتعلق بتشخيص الأولويات من أجل تعزيز مسار الميزانية الصادر في 02 ديسمبر 1998
  - 2- وثيقة تقييم مشروع البنك الدولي والمتعلق بتعزيز مسار الميزانية الصادر في 05 نوفمبر سنة 2000
  - 3- تقرير البنك الدولي حول إبرام الصفقات العمومية سنة 2003 ( CPAR )
  - 4- تقرير صندوق النقد الدولي حول متابعة المقاييس والنظم لسنة 2005 ( ROSC )
  - 5- تقرير 2012 والمتعلق بإعادة إطلاق إصلاحات مسار الميزانية
  - 6- تقرير 2014 المتعلق ب إجراءات تعدد التسوية وأداء الميزانية
  - 7- تقرير 2015 المتعلق بقيادة النفقات
  - 8- استجواب حول شفافية الميزانية من بعض الهيئات الدولية لسنوات 2008-2010 و 2012-2015 بالتعاون مع مبادرة ميزانية مفتوحة
  - 9- برنامج عمل مع الاتحاد الأوروبي لإصلاح المالية العامة لفترة 2014-2017
- كل هذه التقارير والإجراءات والوثائق سمحت وأوعزت لمصالح وزارة المالية بالآتي:
- مقارنة الإجراءات المعمول بها مع المعايير والممارسات الجديدة على المستوى الدولي في المالية والميزانية العامة
  - تعزيز القدرات لتهيئة إطار الشروع في إصلاحات معمقة وفق الممارسات الدولية الجديدة
  - البدء في عملية الإصلاح يركز على أخذ أحسن التجارب وتوصيات المنظمات الدولية على غرار صندوق النقد الدولي، والبنك العالمي، والاتحاد الأوروبي

### 4. أنواع الإصلاح الميزانياتي:

من خلال الإجراءات التي اتخذتها الدولة في سبيل عصرنة وتحديث التسيير المالي والميزانياتي فقد كانت هنالك تحديات كبيرة من أجل الانتقال من نمط قديم إلى نمط جديد ،تخللته جملة من الاحداث والأزمات الاقتصادية والسياسية الوطنية والدولية، والتي كانت لها انعكاسات على وتيرة التحول من الناحية الزمنية أو من الناحية الإدارية طيلة المدة الممتدة من سنة 2001 إلى سنة 2018 تاريخ ظهور القانون العضوي لقوانين المالية أو ما يعرف LOLF ، وما انجر وراءه من إرهاصات وحوادث دولية ومحلية على غرار

جائحة كورونا للسنوات 2019-2020-2021-2022 وتأثيرها الفادح على الصعيد الاقتصادي الدولي، وفي العموم اشتمل الإصلاح على ثلاث محاور أساسية وهي ( المحور الميزانياتي، المحور المحاسبي، والمحور المعلوماتي )

#### 1.4 الإصلاح المتعلق بالميزانية:

شمل هذا الإصلاح تغييرا يحاكي الميزانية القائمة على الأهداف والبرامج من خلال تغيير طريقة تبويب وتنظيم وتصنيف النفقات العمومية، والتخلي عن المدونات القديمة واعتماد مدونات جديدة مواكبة للتحويل الحاصل على طرق التسيير الميزانياتي أو ما يوصف بالتسيير وفق البرامج والقائم على النتائج؛ وقد نصت المادة 05 من القانون العضوي 15-18 لقوانين المالية، أن قانون السنة المالية يتوقع ويرخص لسنة مالية مجموعة الموارد والأعباء لتحقيق برامج الدولة وفقا للأهداف المحددة والنتائج المنتظرة، كما نجد المادة 22 من نفس القانون أن الاعتمادات تخصص في برنامج، ونصت المادة 78 من نفس القانون العضوي أن وحدة تنفيذ الاعتمادات هي البرامج المسطرة

وفي سياق التسيير المتمحور حول النتائج **La GAR** منهجية تسيير تتبني على توجيه المجهودات والذي يعتمد على رسم استراتيجيات واضحة ومدروسة وتسخير المجهودات، وتوفير الكادر البشري والمالي لها، واستعمال الوسائل والأدوات لتحقيق النتائج المسطرة وهذا النمط من التسيير يتكامل مع بعضه البعض من خلال:

- مراجعة مدونة الميزانية وتعديلها
- شفافية الميزانية وتفعيل الرقابة البرلمانية
- الحصول على تباين مقارنة تعدد السنوات بين إيرادات ونفقات الدولة

#### إطار الميزانية متعددة السنوات:

تتم العملية مع بداية برمجة قوانين المالية، ويتم ذلك من خلال برمجة السنة القادمة والسنتين الموالتين عبر تقديرات الإيرادات والنفقات ورسم ميزانية الدولة، وقد بدأ سريان المشروع متوسط المدى ابتداء من 01 يناير 2017 ضمن إطار ميزانياتي متوسط المدى كما ورد في المادة 05 من القانون العضوي 18-15، وهو إجراء لإعداد قوانين المالية لثلاث سنوات متتالية بناء على اقتراح من وزير المالية يعرضه على الحكومة

#### 2.4 الإصلاح المحاسبي:

يتمثل نمط هذا الإصلاح في تنفيذ المحاسبة على أساس معطيات واقعية ومحاسبية من خلال خلاصة وافية لأرصدة الدولة وأنماط حركية الحسابات وتسميتها ضمن المخطط المحاسبي للدولة **PCE**، وتشمل هذه القاعدة عدة فئات:

- 1- الوضع الصافي ومخصصات المخاطر من رسوم وقروض وديون إضافية
- 2- حسابات الأصول الثابتة
- 3- حسابات المخزون والتحويل

4- حسابات الأطراف الأخرى

5- الحسابات المالية النقدية

6- الأعباء

7- المدخلات

8- الالتزامات خارج الميزانية العمومية

#### 3.4 الإصلاح المعلوماتي:

يهدف هذا النظام إلى وضع نظام معلومات من خلال الأرضيات الرقمية وقاعدة بيانات التي عملت عليها وزارة المالية بالتنسيق مع الوكالة الوطنية للإعلام الآلي ، وهيئات مختصة إلى وضع نظام يمكن من خلاله متابعة تنفيذ الميزانيات على مستوى (مركزي وجهوي ووطني) وتسخير كل الإمكانيات والوسائل والكادر البشري الذي يعمل على تجسيد المشروع ، وله أهداف استراتيجية بعيدة المدى والتي من ضمنها الوصول إلى مستوى من التنسيق يمكن الإدارة المركزية من متابعة تنفيذ الصفقات العمومية بمراحلها على مستوى مركزي وجهوي ووطني ، غير أن الموضوع جهودا صعبة بالنظر إلى أن المشروع يتطلب ترسانة تكنولوجية ووسائل تكنولوجية ومعدات رقمية ضخمة ، وتدفق عالي للإنترنت، وكوادر بشرية ذات كفاءة عالية وعدد معتبر؛

وقد وصلت وزارة المالية في سياق التطوير إلى تصميم (النظام المدمج لتسيير الميزانية SIGB) وهو نظام يهدف إلى الربط بين مديريات مركزية بوزارة المالية على غرار المديرية العامة للميزانية والمديرية العامة للمحاسبة أو الخزينة العمومية من جهة، ومن جهة أخرى المؤسسات العمومية على المستوى الوطني والجهوي بالتنسيق مع مصالح الرقابة الميزانية، والخزينة العمومية بمختلف الولايات من خلال رقمنة القطاع ، وهذا من شأنه التحكم الجيد والفعال والسريع في التسيير ميزانياتي، ويسهل عملية صنع القرار والرقابة على المال العام ، ويقلص الوقت والجهد وتبديد المال العام الذي كان سائدا في الفترات السابقة؛(4)

#### 5. الخصائص المهمة للنظام المدمج لتسيير الميزانية (SIGB):

من حيث الأطر العامة والخصائص الأساسية للنظام المدمج للميزانية هو تعزيز شفافية الميزانية، وتوحيد ميزانيات الدولة وتسهيل مسار تحصيل الإيرادات وصرف النفقات، أما على مستوى الخصائص التقنية الداخلية لهذا النظام يمكن أن نوجزها في هذه النقاط:

- توحيد وثائق الميزانية
- توحيد تقارير الميزانية المطبوعة
- سهولة الاستخدام
- محرك بحث متكامل يسرع الوصول إلى المعلومات ومتعدد اللغات
- سلامة وسرية إجراءات الميزانية قبل توزيعها على المتدخلين

#### 1.5 أثر النظام المعلوماتي SIGB على تنفيذ الاعتمادات:



يعمل النظام المدمج **SIGB** على تتبع مختلف الاعتمادات من خلال السير الجيد لمعايير الميزانية وكذا المحاسبة عن طريق تزويد الإدارة المركزية وضمان عاملين مهمين هما:

- المراقبة الصارمة والفعالة لتنفيذ الميزانية بكل مراحلها
- السيطرة على مخاطر الميزانية عن طريق إدارة الاعتمادات المتاحة بفعالية

## 2.5 أثر النظام المعلوماتي **SIGB** على تنفيذ النفقات:

يتم ذلك عن طريق الاقتصاد والجودة في عاملي الوقت والتكلفة بالاعتماد على الاعتمادات المستقدمة من القطاعات الضريبية وفقا لمعايير وأهداف نذكر منها:

- إعادة هيكلة دائرة الإنفاق
- تزويد الأمرين بالصرف والمسؤولين بجميع المعلومات للتحكم في سياسة الإنفاق
- العمل على تطبيق وتجسيد ما ورد من أحكام وقوانين في القانون العضوي لقوانين المالية **LOLF**
- التأكد من تنفيذ طرق المعالجة لمختلف الالتزامات القانونية والخدمات وطلبات الدفع في الظروف المثلى لتذليل المخاطر

- تسهيل عملية الرقابة والتي تسهم في إعادة هيكلة عملية الإنفاق العام (5)

## 6. أهداف مشروع إصلاح وعصرنة الميزانية العامة في الجزائر:

يمكن تلخيص الأهداف الكبرى ضمن مجموعة نقاط استراتيجية ودقيقة كما يلي:

- 1- تحديث تقنيات تسيير الميزانية العامة
  - 2- تسهيل الرقابة على الإنفاق العام
  - 3- تحسين الخيارات الاستراتيجية عن طريق المعلومات والتحليلات
  - 4- تحسين شفافية الموازنة
  - 5- تعزيز مراقبة الأداء
  - 6- إدخال منظومة موازناتية متكاملة ومتعددة السنوات
  - 7- تحسين طرق عرض الموازنة ونشرها وجعلها أكثر انفتاحا
  - 8- تعزيز الوظيفة الاستشارية والاقتصادية لوزارة المالية
- وسيكون شكل التبويب النهائي للميزانية كالاتي:
- محور خاص بمآل النفقة وهو نفس المحور الذي تم اعتماده في التبويب الانتقالي أي:

- البرنامج

- البرنامج الفرعي

- الوحدة العملياتية

- النشاط

• محور خاص بطبيعة النفقة والمتمثل في الأقسام والأصناف

## 6.1. المحاسبة الحكومية الإلكترونية:



أدى ظهور التحول الرقمي والطفرة الرقمية إلى إختصار أشكال المعاملات وخاصة في التجارة الإلكترونية وبالأحرى في الإدارة الرقمية أو الإلكترونية فأصبحت المعاملات المحاسبية تخضع للحاسب الآلي واختصرت الجهود والتكاليف للإدارة وساهمت بشكل فعال من التحكم الدقيق في التسيير المحاسبي وقللت من البيروقراطية البشرية والأخطاء المحاسبية عموما والأمر الأكثر هو تذليل الصعوبات والمجهودات والتكاليف والوقت، لاسيما في المؤسسات الحكومية الكبيرة التابعة لوزارة المالية

ويعتبر استخدام الكمبيوتر في مسائل المحاسبة عامل تسهيل وتبسيط، ويمكن إتاحتها لأي شخص كونه بعيد عن التعقيد ويمكن من التحكم الفعال في أسس التحليل والتدقيق وكشف الثغرات، والوقوف على كل الثغرات ودراسة الحسابات من الزبائن والموردين والموجودات وتحليل أشكال أعمار الديون وتواريخها وتسديد الفواتير ومستويات أرباح الموارد والمبيعات والمشتريات وأصول الأموال (6)

## 2.6 التسيير الميزانياتي بمراكز البحث العلمي بالجزائر

### 1- طبيعة الإنشاء لمراكز البحث العلمي في الجزائر

تخضع مراكز البحث العلمي في الجزائر لأحكام المرسوم التنفيذي رقم - 11 - 396 المؤرخ في 28 ذي الحجة عام 1432 الموافق ل 24 نوفمبر 2011 المحدد للقانون الأساسي النموذجي للمؤسسة العمومية ذات الطابع العلمي والتكنولوجي، وتتمتع المراكز بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي وهي تحت وصاية المديرية العامة للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي بوزارة التعليم العالي والبحث العلمي؛ كما أن هذه المؤسسات تختلف عن مؤسسات التعليم العالي في تسييرها الإداري والمالي وتتكامل معها كونها تابعة لنفس الوزارة الوصية ، وكونها مؤسسات أكاديمية بحثية وليست ذات طابع بيداغوجي وكل مركز بحث علمي له هيكل تنظيمي مختلف عن المراكز الأخرى خاصة في هيكل البحث كونها مؤسسات قطاعية يحكمها تنظيم إداري داخلي خاص لكل مؤسسة حسب تخصصها ،وتجدر الإشارة أن هنالك بعض مراكز البحث غير تابعة لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي ، بل هي تابعة لوزارات أخرى مثل وزارة الفلاحة ، أو وزارة الطاقة أو وزارة الشؤون الدينية ..الخ ، غير أن تسييرها الإداري والعلمي وحتى المالي يخضع لقرارات وزارية مشتركة تكون فيها وزارة التعليم العالي طرفا بالضرورة ، على اعتبار أن عمليات البحث العلمي تسيير عن طريق باحثين حسب اختصاص المركز، يعملون تحت إشراف المديرية العامة للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي .

أ. مراكز البحث العلمي التابعة لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي في الجزائر:

- 1- مركز تطوير الطاقات المتجددة ( CDER )
- 2- مركز البحث في الاعلام العلمي والتقني ( CRIST )
- 3- مركز تطوير التكنولوجيات المتقدمة ( CDTA )
- 4- مركز البحث العلمي والتقني في التلحيم والمراقبة ( CRTI )
- 5- مركز البحث في التحليل الفيزيوي- كيمياء ( CRAPC )
- 6- مركز البحث العلمي والتقني لتطوير اللغة العربية ( CRSTDLA )

- 7- مركز البحث في الاقتصاد التطبيقي من أجل التطوير ( CREAD )
  - 8- مركز البحث في الأنترولوجيا الاجتماعية والثقافية ( CRASC )
  - 9- مركز البحث العلمي والتقني للمناطق الجافة ( CRSTRA )
  - 10- مركز البحث في البيو- تكنولوجيا ( CRBT )
  - 11- مركز البحث في تكنولوجيا نصف النواقل الطاقوية ( CRTSCI )
  - 12- مركز البحث في العلوم الإسلامية والحضارة ( CRSIC )
  - 13- مركز البحث في اللغة والثقافة الأمازيغية ( CRLCT )
  - 14- مركز البحث في تكنولوجيا التغذية الزراعية ( CRTAA )
  - 15- مركز البحث في الفلاحة الرعوية ( CRAPast )
  - 16- مركز البحث في العلوم الصيدلانية ( CRSPH )
  - 17- مركز البحث في البيئة ( CRE )
  - 18- مركز البحث في الميكانيك ( CRM )
  - 19- مركز البحث في تهيئة الإقليم ( CRAT ) (7)
- \* كما يوجد 13 مركز بحث علمي غير تابع لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي ويتبع وزارات أخرى مثل وزارة الطاقة ووزارة الفلاحة، ووزارة العدل ووزارة البيئة، ووزارة الشؤون الدينية.

#### ب. الشكل الميزانياتي لمراكز البحث العلمي في الجزائر:

استنادا إلى المرسوم التنفيذي 396-11 الذي يحدد القانون الأساسي النموذجي للمؤسسة العمومية ذات الطابع العلمي والتكنولوجي فقد خلص في محتواه إلى ما يلي:

#### 1. الإيرادات: يتم تسجيل الاعتمادات المالية لكل سنة في ميزانية الدولة وتتشكل موارد المراكز في

العموم من:

- إعانة الدولة
- مساهمات الجماعات المحلية والمؤسسات والهيئات العمومية
- عقود البحث والخبرة وتقييم الخدمات
- براءات الاختراع والمنشورات والتعاون الدولي
- مداخيل المؤسسات الفرعية للمركز في حال وجودها من وحدات ومحطات للبحث
- الهبات والوصايا والمداخيل الواردة من الأسهم أو مؤسسات عمومية أو خاصة (8)

#### 2. النفقات:

تنقسم إلى أنماط هي: نفقات تسيير، ونفقات تجهيز، ونفقات صندوق التخصيص الخاص رقم 302-082 والمسمى الصندوق الوطني للبحث العلمي، أما بعد صدور القانون العضوي الجديد 18-15 فقد تم تسميته بميزانية البحث العلمي، ونفقات التحويل

ووفقا للإصلاح الميزانياتي الجديد للقانون العضوي 18-15 فقد تم توزيع النفقات حسب النشاط وحسب الطبيعة الاقتصادية للنفقات إلى:

- نفقات المستخدمين T1

- نفقات تسيير المصالح T2

- نفقات الاستثمار T3

- نفقات التحويل T4(9)

2. حساب التخصيص الخاص رقم 302-082 المعنون بالصندوق الوطني للبحث العلمي أو ما يسمى بميزانية البحث العلمي في ظل الإصلاح الميزانياتي الجديد:

يرتبط كل حساب التخصيص الخاص بالوزارة الوصية، أي بمحظة البرامج الموضوعة تحت الوزير المعني، والتي تتكون من جميع البرامج وتقسيماتها وتساهم في تنفيذ سياسة عامة ومحددة؛

ونشأ حساب التخصيص الخاص رقم 302-082 المعنون بالصندوق الوطني للبحث العلمي بموجب قانون المالية لسنة 1995، وبمقتضى القانون التوجيهي والبرنامج الخماسي حول البحث العلمي والتطوير التكنولوجي للتعليم العالي 1998-2002، وبمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 95-177 المحدد لكيفيات تسيير هذا الحساب، فيما تم عنونة إيرادات هذا الحساب بمقتضى القرار الوزاري المشترك بتاريخ 11 نوفمبر 2018 والذي جاء فيه ما يلي: (10)

1/ الإيرادات: تشمل الإيرادات ما يلي

• الموارد المرتبطة بالسياسة الوطنية بقطاع البحث العلمي والتطوير التكنولوجي

• مساهمات الهيئات العمومية والخاصة

• الهبات والوصايا

2/ النفقات: تشمل ما يلي

• تسديد المصاريف

• اللوازم

• التكاليف الملحق

• حظيرة السيارات

• مصاريف التثمين والتطوير التكنولوجي

• مكافأة أنشطة الباحثين

• دراسات وإنجاز وتجهيز هيئات البحث

3. حساب التخصيص الخاص ضمن إطار التصنيفات حسب النشاط وحسب الطبيعة الاقتصادية

للفنقات بمراكز البحث العلمي:

القاعدة العامة تنص على أنه يتم تمويل الميزانية العمومية إما من الميزانية العامة للدولة ، وإما من حسابات التخصيص الخاص والتي تعتبر وسيلة استثنائية ، لذلك يجب التمييز بين وسيلتي التمويل في مستوى

مراحل إعداد وتنفيذ وتقديم الحسابات بغية الترشيح والتحسين الميزانياتي، مع العلم أنه يمكن دفع تخصيص مسجل في ميزانية الدولة في حساب تخصيص خاص ، كما أنه يتم وضعها تحت تصرف الوزراء في شكل رخص التزام واعتمادات الدفع ، وينقسم البرنامج الملحق لحساب التخصيص الخاص إلى أنشطة وأنشطة فرعية وفقا للمهام المخصصة لكل حساب؛

تتطلب القاعدة المنصوص عليها في القانون العضوي لقوانين المالية في إطار عصرنة الميزانية أن يكون كل حساب تخصيص خاص قادرا على ضمان تمويل نفقاته بموارده الخاصة، وإلا يتم غلق الحساب وجوبا غير أنه مازال تحقيق هذا بعيدا في ظل التدرج في عملية العصرنة والإصلاح بمؤسسات البحث العلمي وجعلها مؤسسات منتجة وربحية(11)

كما تعتبر مخالفة مبدأ شمولية الميزانية المنصوص عليها في القانون العضوي لقوانين المالية، أن يكون كل مورد خاص يتم إنشاؤه لحساب التخصيص الخاص مرتبط بشكل مباشر بنفقاته التي يغطيها (12)

### 3.6 شروط وكيفيات تسيير حساب التخصيص الخاص:

- تتم العملية حسب النشاط وحسب الطبيعة الاقتصادية للنفقات
- تبين حسابات التخصيص الخاص العمليات الميزانياتية الممولة من خلال موارد خاصة والتي تكون بطبيعتها ذات علاقة مباشرة بالنفقات المعنية
- يربط كل حساب تخصيص خاص بوزارة، أي بمحظة البرامج الموضوعة تحت مسؤولية الوزير المعني
- تتكون محظرة البرامج المذكورة أعلاه من جميع البرامج، وتساهم هذه البرامج وتقسيماتها في تنفيذ سياسة عامة محددة

ومما سبق يكون تمويل السياسات العمومية إما من الميزانية العامة للدولة، كقاعدة عامة، والتي تكون الوسيلة الأساسية لتنفيذها، وإما من حسابات التخصيص الخاص، والتي تشكل الأداة الاستثنائية، وفي هذا السياق، من المهم أن يتم تمييز أداتي التمويل في مراحل الإعداد والتنفيذ وتقديم الحسابات ، لضمان الترشيح وتحسين تنفيذ الميزانيات ، وتجنب الازدواجية المتوقعة، وتجدر الإشارة أنه لا يمكن خلط اعتمادات الميزانية العامة للدولة مع اعتمادات حسابات التخصيص الخاص، غير أنه يمكن دفع تخصيص مسجل في ميزانية الدولة في حساب تخصيص خاص .

في كل الحالات يمثل حساب التخصيص الخاص موضوع مخطط عمل معد من طرف الأمر بالصرف المعني (الرئيسي) في إطار حوار التسيير مع جميع الفاعلين المعنيين وفقا لنهج الأداء، مع تحديد الأهداف المرجوة، وكذا فترات الإنجاز يجب تحديد خطة عمل حساب التخصيص الخاص للإجابة على الأهداف المحددة المنصوص عليها في السياسة القطاعية

تؤدي حسابات التخصيص الخاص إلى وضع جهاز تنظيمي بموجب قرار مشترك بين الوزير المكلف بالمالية والوزراء المعنيين، يسمح بما يأتي:

- إنشاء مدونة الإيرادات ومدونة النفقات التي تم تجميعها حسب أبواب التصنيف وحسب الطبيعة الاقتصادية للنفقة

- تحديد كفاءات المتابعة وتقييم هذه الحسابات من خلال تعريف المتدخلين والطريقة العملية المقترحة

### انعكاسات الإصلاح الميزانياتي على التسيير الميزانياتي بمراكز البحث العلمي بالجزائر:

الإصلاح الميزانياتي كانت له انعكاسات على كل المؤسسات العمومية ذات الطابع الإداري وكل المؤسسات العمومية المشابهة، وعلى اعتبار مراكز البحث العلمي تنتمي إلى المؤسسات العمومية ذات الطابع العلمي والتكنولوجي فقد كان لإصلاح وعصرنة الميزانية أثر واضح من خلال تغيير نمط إعداد وتنفيذ الميزانية بكل أشكالها من خلال الانتقال من التسيير التقليدي المبني على الوسائل والأهداف إلى تسيير ميزانياتي مبني على البرامج من خلال النتائج؛

فالمسار السابق لسير الميزانية تغير وأصبح تبرير منح الاعتمادات طاعيا على المنح العشوائي وحتى التنفيذ العشوائي لمختلف الميزانيات أدى إلى ظهور أزمات متلاحقة يصعب من خلالها الضبط والتحكم في الموازنة العامة للدولة؛

وتجدر الإشارة أن التسيير الميزانياتي لمراكز البحث العلمي يختلف عن التسيير بمؤسسات التعليم العالي وباقي المؤسسات العمومية، لأن سياسة الدولة في قرارات إنشاء مراكز البحث عمدت إلى إدخال نوع من المرونة في التسيير المالي الخاص تحديدا بميزانية تسيير المصالح T2، وميزانية حساب التخصيص الخاص أو ما يعرف الصندوق الوطني للبحث العلمي FNR ، وذلك لتيسير متطلبات البحث ومنحها نوع من الأولوية والسهولة في تنفيذ الميزانيات سألقة الذكر .

### ما جوهر الاختلاف في التسيير الميزانياتي لمراكز البحث العلمي عن بعض المؤسسات العمومية؟:

يخضع التسيير المالي بمراكز البحث العلمي في ميزانية تسيير المستخدمين T1 إلى نفس طبيعة التسيير الميزانياتي لمؤسسات الوظيفة العمومية وتخضع للمحاسبة العمومية من خلال محاسب معتمد من مصالح الخزينة العمومية وتحت سلطة أمر بالصرف معين بمقتضى مرسوم رئاسي في وظيفة عليا، وتجدر الإشارة كذلك أنها تخضع لرقابة المراقب الميزانياتي كرقابة قبلية على علاوات الأجور؛

أما في ميزانية تسيير المصالح T2 وكذا ميزانية البحث العلمي وميزانية الاستثمار، كونها ميزانيات تمنح كل ميزانية على حدى ولها حساب خاص ومحاور وبنود خاصة ومختلفة فهي تخضع كل منها لنفس الأمر بالصرف، بينما عملية الرقابة تكون بعدية ، وتخضع لمحافظ حسابات ، معين من طرف السيد وزير المالية ولا تخضع للمراقب الميزانياتي، وهذا إجراء من شأنه تيسير وتسهيل عملية تنفيذ الميزانية والغرض منه عدم تعطيل مسارات البحث بأعباء الإدارة والرقابة .

### الهيكلية الجديدة للميزانية حسب البرامج:

تتطلب الهيكلية الجديدة للميزانية حسب البرامج وضع إجراءات جديدة تتعلق ببرمجة الميزانية والتي تسمح لكل وزير ومسؤول مؤسسة عمومية بتحضير التنفيذ العملياتي للسياسات العمومية، وتخصيص الوسائل لتجسيدها بعنوان كل برنامج مزود باعتمادات عامة وحساب التخصيص الخاص بمراكز البحث إن البرمجة الميزانياتية الجيدة هي التي تجعل عمل المصالح يتماشى مع الاعتمادات وكذا مناصب الشغل التي تم منحها أو المحتملة مع التأكيد على أن يكون كل برنامج مزود باعتمادات لتغطية نفقات المستخدمين

وكل برنامج معنون بنشاط، ونشاط فرعي عند الاقتضاء، مع ضرورة تحديد الوسائل اللازمة والإجراءات الرئيسية لتحقيق الأهداف؛

ويتم منح هذه الاعتمادات المالية لفائدة مسيري البرامج من المسؤولين عما يلي:

- المصالح المركزية والمصالح غير الممركزة منظمة حسب الأنشطة والأنشطة الفرعية
- المؤسسات والهيئات العمومية تحت الوصاية المكلفة كل أو جزء من برنامج في إطار تفويض التسيير
- الهيئات الإقليمية عندما تكلف بتنفيذ كل أو جزء من برنامج في إطار تفويض التسيير

### جدول 1 :

#### يوضح البرمجة للمراحل الرئيسية للبرمجة الميزانية:

الإجراء	الفترة
1- تحضير برمجة الاعتمادات في حالة البرنامج المزود باعتمادات موجهة لتغطية نفقات المستخدمين، مناصب الشغل (إعداد مشاريع الوثائق المتعلقة ببرمجة الاعتمادات ومناصب الشغل)	منتصف شهر أكتوبر إلى غاية 15 ديسمبر من السنة (ن-1)
2- تعديلات وإتمام برمجة الاعتمادات ومناصب الشغل (التعديل والموافقة على مشاريع الوثائق المتعلقة ببرمجة الاعتمادات ومناصب الشغل)	خلال الفترة التكميلية إذا ما نص مرسوم التوزيع على غير ذلك، وإلا بعد الفترة التكميلية
إمكانية تعديل ومراجعة برمجة الاعتمادات ومناصب الشغل (إمكانية التعديل والمراجعة لوثائق توزيع الاعتمادات ومناصب الشغل)	من جانفي إلى غاية ديسمبر للسنة (ن)

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مركز البحث في الفلاحة الرعوية - ولاية الجلفة /الجزائر

/سبتمبر 2024

### جدول 2:

مثال حول اعتمادات الميزانية المخصصة للبحث العلمي في الجزائر حسب النشاطات لسنة 2018

#### قيل الإصلاح:

النشاط أو البرنامج	الاعتماد المالي	الأهداف
البرامج الوطنية للبحث	01 مليار دج	ثلاث برامج بحثية وطنية في نهاية سنة 2017 ذات أولوية وهي: الأمن الغذائي، صحة المواطن، وأمن الطاقة تنفيذ 750 مشروع بحثي خلال الفترة (2017-2022) بمعدل 150 مشروع سنويا
التكوين في الدكتوراه	2.8 مليار دج	254 مليون دج للمسجلين الجدد 5081 طالب، 1.38 مليار دج لطلبة السنة 2-4 بالعلوم الإنسانية والاجتماعية والعلوم الأساسية (13873 طالب) 1.16 مليار دج لطلبة السنة 2-4 العلوم التجريبية (7771 طالب)

إقامة شراكة مع القطاع الاقتصادي والاجتماعي غقتراح مشريع ذات أثر اقتصادي واجتماعي	1.5 مليار دج	التعاقد لتمويل مشاريع التطوير التكنولوجي
اقتناء وتحديث المعدات العلمية دعم الأنشطة البحثية الخاصة بمراكز ووحدات البحث	03 مليار دج	كيانات البحث ( التسيير والتجهيز )
الحصول على 50 مخبرا من جميع التخصصات أن يتماشى الامتياز المنشود للمخابر مع الاستراتيجية الوطنية للتنمية الاقتصادية المستدامة وأن تتعامل مع القضايا ذات الأولوية	01 مليار دج	مخابر التميز
تمويل الهياكل الجديدة في طور الاستلام صيانة المباني والتجهيزات العلمية	07 مليار دج	المعدات العلمية للكيانات البحثية الجديدة
تعزيز العلوم وتقديم الدعم للشبكات الجامعية والعلمية الاسهام في التأثير الدولي وتوطيد التضامن وتقاسم المعرفة بين المؤسسات الجامعية	200 مليون دج	التنقل والتظاهرات العلمية
تمويل مخابر البحث والتطوير في المؤسسات الاقتصادية وتمويل إدارات البحث والتطوير داخل المؤسسات الاقتصادية الكبيرة تمويل عقود البحث بين الجامعات ومراكز البحث والمؤسسات الاقتصادية لتمكين نتائج البحث إنشاء المؤسسات الناشئة من طرف الباحثين والطلبة	3.5 مليار دج	المؤسسات الناشئة والحاضنة
	20 مليار دج	المجموع

**المصدر :** مخلوف أحمد ، تأثير مخرجات البحث العلمي على التنمية المحلية في الجزائر - دراسة حالة جامعة سعيدة - أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه ، جامعة باتنة ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، قسم العلوم السياسية ، سنة 2018-2019، ص 147 (14)

## 7. عقبات النهوض بمراكز البحث العلمي بالجزائر:

**1.7 التشريع والقوانين:** غالبا ما يطغى الجانب التشريعي والقانوني على حساب الجانب العلمي والبحثي، لأنه أحيانا يكون التشريع وتطبيق الإدارة من خلال النصوص يتعارض مع البحث والابداع ، لأن الميسرين في كثير من الأحيان تفرض عليهم قرارات أو تعليمات ذات طابع إداري يطغى على الجانب العلمي والمعرفي، وفي هذه الحالة ينصرف ذهن الباحث إلى مشاكل جانبية ، أو تجاذبات إدارية تقضي إلى خلق النقابات وظهور الخلافات داخل المؤسسات، وهذا معوق كبير للبحث العلمي ، وفي أحيان أخرى يكون هنالك تمايز وتمييز في بعض النصوص قد يرقى إلى طابع جهوي وانتقائي في مسألة التعويضات والمنح والامتيازات، فتجد مثلا بين منطقة وأخرى مجاورة عدم الخضوع لنفس الحقوق على اعتبار تعويض المنطقة



بين مثلا ولاية البيض وولاية سعيدة أو بين ولاية قسنطينة وولاية باتنة، رغم أن الولايتين متجاورتين إلا أن الفارق في الحقوق غير متكافئ، وهنا لا يكون لمخرجات البحث العلمي معنى، بسبب خضوعها للحسابات الإدارية على حساب المخرجات العلمية والبحثية المحضة، وهذا الأمر على هذا المستوى يتطلب مراجعة وإعادة نظر، لأن البحث العلمي أسمى من أن يقيد ببعض القرارات الإدارية غير المجدية .

**2.7 عدم توازن السياسة المالية لمراكز البحث العلمي:** رغم الإصلاحات في ظل عصرنة الميزانية وتحسين الدولة لظروف التمويل لمراكز البحث وانتهاج سياسة مالية مغايرة للنمط التقليدي، إلا أن مراكز البحث تبقى بعيدة مقارنة بمؤسسات أخرى، فكونها مؤسسات ذات بعد استراتيجي يجب أن تكتسي أهمية قصوى في التمويل، وفتح المجال لجعلها مؤسسات منتجة وربحية وفق المهام المنوطة بها، وتكون قادرة على جمع الثروة مقابل إنتاج خدمات للزبائن، وبهذا تمون الفائدة مزدوجة سواء للباحثين من خلال التعويضات والتشجيع على الابداع، ومن جهة أخرى فائدة للزبائن وانفتاح الباحثين على المجتمع؛ وتجدر الإشارة هنا إلى النموذج الفرنسي أو الأمريكي، حيث في فرنسا مع سنة 2010 أصبحت الجامعات الفرنسية تتمتع بالاستقلالية المالية الكاملة، والدولة تقدم فقط 250000 أورو إضافية لتمويل عمليات البحوث والإصلاحات، و50000 أورو كدعم مالي في شكل حوافز للباحثين، وتم التركيز على تعاقد مراكز البحث والجامعات مع المؤسسات الاقتصادية والإدارية، مما أدى إلى تضاعف المداخل جراء إنتاج المجالات وتقديم الدراسات لسنب عالية جدا مقارنة بما كانت عليه سياسة التسيير الماضية.(15)

**3.7 الحجم الساعي للعمل مقارنة بالتعليم العالي:** رغم التحفيزات الموجودة نوعا ما لكن هنالك عزوف كبير من حاملي شهادة الدكتوراه للتوظيف بمراكز البحث العلمي بسبب الحجم الساعي للباحثين مقارنة بنظرائهم بالجامعات بل حتى التسرب والهروب للعمل بالجامعات، والتعامل معهم على أساس موظف وليس باحث، وهذا الأمر أثر سلبا على عملية البحث عموما، وكان يمكن تدارك الأمر بزيادة التحفيز المالي ورفع الأجور مقابل الحجم الساعي الزائد عن مؤسسات التعليم العالي من خلال تغيير النصوص التنظيمية واستحداث منح وعلاوات جديدة وإضافية، وهذا يشجع الباحث على العمل بمراكز البحث دون النظر إلى الحجم الساعي اليومي على اعتبار أفضلية الأجر .

**4.7 التقليل من قيمة البحث العلمي:** البحث العلمي لا يجب أن يضل حبيس الأدراج والأرشيف وأسير التهميش واللامبالاة، لأنه من المفروض أن تكون الجامعات ومراكز البحوث بما تحتويه من براءات اختراع ومفكرين ومبدعين وأكاديميين، هم من يقود قاطرة المؤسسات العمومية والاقتصادية والمدارس التطبيقية وتتحول إلى ورشات عمل لتنفيذ وتطبيق ما توصلت إليه هذه المؤسسات الجامعية والبحثية، كما توجد بعض المؤسسات والإدارات في الجزائر لا تعير أي اهتمام لمخرجات البحوث العلمية والأكاديمية وتعتبرها مجرد ترف فكري وذلك لوجود هوة قانونية أو إلزامية تفرز أو تنظم التنسيق بين مؤسسات البحث العلمي والمؤسسات الأخرى، كما يجب أن ننوه إلى ابتعاد بعض البحوث العلمية عن الواقع الاجتماعي أو الاقتصادي أو الثقافي المعاش، وتتبنى دراسات غربية أو شرقية لا تلامس البيئة المحلية للمؤسسات ببعضها عن طريق آليات كفيلة بالنهوض بمؤسسات الدولة البحثية(16)

**5.7 ضعف التخطيط والتسيير لقطاع البحث العلمي:** من الأسباب الكبرى لعطالة قطاع البحث العلمي أنه خضع لوصاية أكثر من وزارة منذ الاستقلال ما أدى إلى تعطيل سير المشاريع العلمية وأدى إلى ضبابية الرؤية وتذبذب في تحديد نشاطات البحث المختلفة ضف إلى ذلك عدم ارتباط البحوث العلمية ببرامج التنمية من خلال فسخ المجال لقطاع البحث العلمي في المشاركة الفعالة في المشاريع الكبرى للدولة، ومن جملة الأسباب أيضا هو بيروقراطية بعض المشرفين على القطاع كان سببا في عرقلة الكثير من الأعمال البحثية الجادة والمعمقة وعدم ربطها بالشركات الوطنية والمؤسسات الاقتصادية وحصرها في الحياة العلمية النظرية دون الاستفادة من النتائج العلمية المتوصل إليها (17)

#### **8. مستويات الإنفاق للدول المتقدمة على البحث العلمي بالمليون دولار:**

بالرجوع إلى إحصائيات منظمة OCDE تعتبر الولايات المتحدة الأمريكية من أكثر الدول إنفاقا على البحث العلمي حيث سجلت في الفترة ما بين سنة 2000 إلى سنة 2017 أعلى قيمة عام 2017 قدرت ب (533,313) مليون دولار وهي أكبر قيمة بالعالم من حيث الانفاق على البحث العلمي، ورغم تراجع الانفاق بها سنة 2008 إلى (452,297) مليون دولار، وفي عام 2009 بلغ الانفاق (447,957) مليون دولار، هذا بالرغم من الأزمة التي هزت الولايات المتحدة والعالم في هذه الفترة، وحافظت على المستويات العالية للانفاق على قطاع البحث العلمي؛

واحتلت اليابان المرتبة الثانية طيلة الفترة من سنة 2000 إلى 2008، حيث سجلت أعلى قيمة لها عام 2007 قدرت ب (167,494) مليون دولار، وتراجع الانفاق سنة 2008 ليقدّر ب (165,542) مليون دولار ، لتسجل الصين بعدها نفس المرتبة خلال الفترة ما بين (2009 – 2017) ، وبعدها ارتفع المبلغ من (165,542) مليون دولار إلى (484,480) مليون دولار سنة 2017 ، وهو ثاني مستوى للانفاق على البحث العلمي في كل الدول بعد الولايات المتحدة الأمريكية ؛

وفي بعض الدول الأخرى المتقدمة الثلاث (ألمانيا، كوريا الجنوبية، فرنسا) حافظت على المراتب الموالية بالترتيب (4، 5، 6) في الفترة ما بين (2011-2017)

ونلاحظ أيضا قيمة الانفاق في كل من الولايات المتحدة والصين منفردتين يفوق الانفاق في كل دول الاتحاد الأوروبي مجتمعة 28 دولة والتي سجلت أعلى قيمة لها سنة 2017 قدرت ب (409,395) مليون دولار. (18)

وتجدر الإشارة إلى أن مستويات التطور والحفاظ على الريادة مرجعه إلى الاهتمام البالغ بجودة التعليم في كل مستوياته وجودة البحث العلمي وسياسة الانفاق على قطاعات غير منتجة في بعض الدول المتخلفة بشكل مفرط، ساهم في استهلاك حصة البحث العلمي إلى قطاعات أخرى وهذا يعتبر مؤشر على الفشل، لأن مبدأ التطوير يؤدي بالضرورة إلى التقدم التكنولوجي والصناعي عن طريق الاهتمام بالبحث العلمي والتطوير والاهتمام بالباحثين الجادين عن طريق التشجيع والتحفيز ترسيخ ثقافة التفوق والقيادة.

**الجانب الميداني:**

يعتمد الجانب التطبيقي على دراسة حالة متعلقة بمؤسسة عمومية مسماة **بمركز البحث في الفلاحة الرعوية بولاية الجلفة - الجزائر**، وهي مؤسسة وطنية مستقلة وقطاعية تابعة للمديرية العامة للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي التابعة بدورها لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي

**الإطار القانوني للمؤسسة:** تخضع مراكز البحث العلمي في الجزائر لأحكام المرسوم التنفيذي رقم 11 - 396 المؤرخ في 28 ذي الحجة عام 1432 الموافق ل 24 نوفمبر 2011 المحدد للقانون الأساسي النموذجي للمؤسسة العمومية ذات الطابع العلمي والتكنولوجي، وتتمتع المراكز بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي وهي تحت وصاية المديرية العامة للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي بوزارة التعليم العالي والبحث العلمي، وتم إنشاء المركز بمقتضى المرسوم التنفيذي 19-144 المؤرخ في 29 أفريل 2019 المتضمن إنشاء مركز البحث في الفلاحة الرعوية بولاية الجلفة ؛

**الاطار المكاني للدراسة:** الدراسة تمت في مركز البحث في الفلاحة الرعوية، وهو مؤسسة حديثة النشأة، الكائن مقرها بالجامعة المركزية - جامعة زيان عاشور لولاية الجلفة، وهي ولاية مركزية تبعد عن العاصمة ب 300 كلم، يحدها شمالا ولاية المدية وشرقا ولاية المسيلة، وغربا ولاية تيارت، وجنوبا ولاية الأغواط وولاية غرداية وكذا ولاية ورقلة، وهي ولاية تتمتع بموقع استراتيجي جد مهم على الصعيد الاقتصادي عموما؛

**الإطار الزمني للدراسة:** تهتم الدراسة بالاطلاع على نمط التسيير الميزانياتي وتسليط الضوء على انعكاسات الإصلاح الميزانياتي المتمثل في القانون العضوي 18-15 الصادر بتاريخ 02 سبتمبر 2018 ، ضمن الجريدة الرسمية في عددها 53، وسيتم الاطلاع على ميزانية التسيير في شقيها الأول والثاني T1-T2 المتعلق بميزانية الأجور وميزانية تسيير المصالح للسنة المالية 2022 والسنة المالية 2023 ودراسة الأثر؛

**المنهج المتبع في الدراسة:** اعتمدنا في دراستنا المقدمة على المنهج الوصفي التحليلي، لأن الموضوع في علوم التسيير وله شق إقتصادي وشق قانوني، وله أبعاد سياسية واقتصادية واجتماعية وقانونية متشعبة، وعليه فهو يحتاج إلى تشخيص إداري وإجرائي في وصف وتحليل للمؤشرات والأرقام من جهة ، وانعكاسات تطبيق القوانين والإصلاحات من جهة أخرى وفق تقنيات ومعطيات مستوحاة من أرض الواقع ؛

كما ننوه إلى اعتماد أداة تحليل البيانات والمعطيات من خلال الوقوف على الأرقام والمؤشرات التي ستدرج في جداول تحتوي على معطيات إدارية دقيقة في المكان الذي تمت به دراسة الحالة لأن الموضوع يحتاج إلى تحليل البرامج والنتائج لتطبيقات الإصلاح الميزانياتي، لذلك يحتاج إلى تحليلات واستنتاجات من خلال نتائج ومعطيات، بعيدا عن الأفراد أو الأبعاد الشخصية

## 8. مقدمة لدراسة ميزانية مركز البحث العلمي في الفلاحة الرعوية:

تنقسم ميزانية مركز البحث فيما هو معمول به حاليا إلى أربعة أقسام وهي:

- 1- ميزانية التسيير بشقيها، ميزانية المستخدمين T1 وميزانية تسيير المصالح T2
- 2- ميزانية البحث العملي
- 3- ميزانية الاستثمار T3
- 4- ميزانية التحويل T4

وللوقوف على تفاصيل الميزانية سنعمل على إمعان النظر في ميزانية التسيير للسنة المالية 2022 والسنة المالية 2023 بتفاصيلها الحقيقية والدقيقة وتحليل انعكاس عملية الإصلاح الميزانياتي خاصة للسنة المالية 2023 والتي تم فيها بداية تطبيق وتجسيد ما ورد في القانون العضوي 18-15 المؤرخ في 02 سبتمبر 2018، لاسيما المادة 89 منه والتي نصت على بداية تطبيق القانون العضوي في قانون المالية لسنة 2023 رغم صدوره سنة 2018، وعلى هذا الأساس سنقوم بدراسة ميزانية 2022 بقسميها للأجور وقسم تسيير المصالح، بدون تطبيق القانون العضوي للإصلاح، وميزانية 2023 أيضا بقسميها مع انعكاس القانون العضوي للإصلاح عليها وملاحظة الفرق، بصفتها الخطوة الأولى لتنفيذ عملية الإصلاح الميزانياتي من خلال مؤشرات وأرقام وفروقات في التنفيذ ؛

### الجدول 3:

ميزانية التسيير لسنة 2022: استفاد المركز من ميزانية أولية على التفصيل التالي:

التعيين	ميزانية التسيير المتعلقة بنفقات المستخدمين (دج)	ميزانية تسيير المصالح (دج)	المجموع (دج)
الاعتماد المفتوح	155.000.000.00	15.000.000.00	170.000.000.00
الاعتماد المراجع	6.000.000.00	0.00	6.000.000.00
الرصيد لغاية 2021/12/31	/	18.385.996.53	18.385.996.53
الاعتماد النهائي	161.000.000.00	33.385.996.53	194.385.996.53

### - جدول يوضح الميزانية الأولية للتسيير لسنة 2022 -

من خلال الميزانية الأولية لسنة 2022 حيث تم:

#### 1- بالنسبة للفرع الأول:

تمثل نفقات المستخدمين نسبة 91.17% من الميزانية أي بمبلغ 155.000.000.00 دج خصص لضمان:

- تسديد الأجور ومنحة المردودية لمدة 12 شهرا للأساتذة الباحثين وكذا المستخدمين الدائمين والمتعاقدين والموظفين الجدد؛

- وتم منح ميزانية إضافية تقدر ب 6.000.000.00 دج خصصت لضمان:

- تسديد الفارق في أجور ومنحة المردودية للأساتذة والمستخدمين وكذا المتعاقدين بسبب الشبكة الاستدلالية للأجور

#### 2- بالنسبة للفرع الثاني:

أما فيما يتعلق بميزانية تسيير المصالح قدر المبلغ ب 15.000.000.00 دج أي بنسبة 8.83% من الميزانية الكلية للتسيير، بالإضافة إلى 18.385.996.53 دج كرصيد إلى غاية 2021/12/31، حيث حددت ميزانية التسيير على مبلغ 33.385.996

## الجدول 4:

## تنفيذ ميزانية تسيير المستخدمين لسنة 2022:

الباب	التعيين	الاعتماد المخصص (دج)	الاستهلاك (دج)	نسبة الاستهلاك	الرصيد المتبقي(دج)
01-21	الراتب الرئيسي للنشاط	31.100.000.00	24.197.344.50	%77.80	6.902.655.50
02-21	المستخدمون المتعاقدون	9.300.000.00	4.784.254.93	%51.44	4.515.745.07
03-21	تعويضات ومنح مختلفة	87.900.000.00	44.814.986.81	%50.98	43.085.013.19
04-21	أعباء اجتماعية	31.100.000.00	17.610.374.50	%54.86	14.489.625.50
05-21	الخدمات الاجتماعية	600.000.00	600.000.00	%100	0.00
06-21	مكافأة الباحثين غير المتفرعين	0.00	0.00	%0.00	0.00
	المجموع	1.610.000.000.00	92.006.960.74	%57.15	68.993.039.26

المصدر: - من إعداد الباحث بالاعتماد على مركز البحث العلمي في الفلاحة الرعوية، الأمانة العامة، الجلفة، 2023

## تحليل الجدول رقم -04- :

يعبر الجدول عن مستويات تنفيذ ميزانية التسيير بشقها الأول والذي تكون الدولة تقوم بعملية تأمين للرواتب والأجور لضمان السير الحسن للمؤسسة ، والميزانية حسب النمط الماضي، كانت تبنى على أساس ميزانية السنة المالية المنقضية ، ورصد الحالة التوقعية للسنة القادمة، مع الأخذ بعين الاعتبار الوضعية العامة لميزانية الدولة من خلال الموازنة العامة ،دون الأخذ بعين الاعتبار الحالة التوقعية والاستشرافية لعمليات التوظيف أو البرامج المسطرة لتسيير المستخدمين على المدى القصير أو المتوسط، وهذه النسب بالجدول تعبر عن رصيد متبقي من الميزانية يشير إلى عدم وجود عجز ميزانياتي، وأريحية في تسديد الأجور، ولا تشكل هذه الأرقام والنسب شكل من أشكال سوء التسيير أو خلل في الميزانية ، اعتماد مكافأة الباحثين غير المتفرعين فلا يوجد بالمركز باحثين غير متفرعين ولم ترصد لهم ميزانية أصلا ؛

## الجدول 5:

## تنفيذ ميزانية تسيير المصالح للسنة المالية 2022:

الباب	التعيين	الاعتماد المخصص	الاستهلاك(دج)	نسبة الاستهلاك	الرصيد المتبقي
20	التثبيات المعنوية	350.000.00	0.00	%0.00	350.000.00
21	التثبيات العينية	13.350.000.00	5.209.726.20	%37.61	8.640.273.80
60	المشتريات المستهلكة	8.500.000.00	4.350.989.36	%51.18	4.149.010.64
61	الخدمات الخارجية	1.740.000.00	104.125.00	%5.18	1.635.875.00
62	الخدمات الخارجية الأخرى	8.045.996.53	2.811.082.22	%34.93	5.234.914.31
63	أعباء المستخدمين	1.100.000.00	0.00	%0.00	1.100.000.00
64	الضرائب والرسوم والمدفوعات المماثلة	150.000.00	10.965.00	%7.31	139.035.00

65	الأعباء التشغيلية الأخرى	0.00	0.00	%0.00	0.00
	المجموع	33.385.996.53	12.486.887.78	%37.40	20.149.108.75

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مركز البحث في الفلاحة الرعوية بالجلغة يوضح أرقام

الاعتمادات واستهلاك وتنفيذ ميزانية تسيير المصالح لسنة 2022

تحليل الجدول رقم -05:-

من خلال الجدول رقم 03 تبين لنا أن هنالك تأخر أو عجز في تنفيذ بعض بنود الميزانية، لاسيما من خلال نسبة نسبة الاستهلاك الكلية والتي قدرت 37.40% وهو رقم يشير إلى جملة من الاحتمالات والأسباب:

- وجود عائق إداري أو قانوني حال دون استهلاك كامل الميزانية
  - أمر خارج عن نطاق المؤسسة ومتعلق بتأخر استصدار الميزانية من الوزارة الوصية
  - عدم تسطير برنامج سنوي دقيق ومدرّس يمكن المؤسسة من التطبيق الصارم لتنفيذ الميزانية الممنوحة غير أنه وبعد التأكد من إدارة المركز تبين أن الأمر يعود إلى تأخر الوزارة الوصية في منح الاعتمادات بسبب خطأ في ميزانية أحد المؤسسات المماثلة في ولاية أخرى أدى إلى مراجعة ميزانية جميع المؤسسات وتأخرها إلى غاية شهر سبتمبر من السنة المالية، هذا من جهة ومن جهة أخرى أن التسيير التقليدي الذي تتم به الميزانية، لا يسمح بضرورة التسيير المالي الجيد، فالميزانية المبنية على البرامج والنتائج كما هو وارد في قانون الإصلاح الميزانياتي 15-18 تمثل عملية الاستباق بتقديم برامج وأرقام مسبقة وثلث سنوات متتالية، ومن خلالها تسطر النتائج والتي يجب أن تنبني عليها الميزانية الحديثة، فنلاحظ هنا وجود ضبابية في تطبيق القانون العضوي لقوانين المالية للإصلاح الميزانياتي 15-18، وخاصة في احترام التواريخ والأجال ومواعيد العمل والاقتصار على النمط التقليدي 84-17 وبقاء مركزية القرار، وغياب البرامج الدقيقة، وهذا يفضي إلى ترسيم نقص التنظيم وثقل التسيير من المصالح المختصة بالوزارة الوصية ومن وزارة المالية؛
- ميزانية التسيير لسنة 2023 بشقيها T2 - T1 :

تعتبر سنة 2023 هي سنة تطبيق الإصلاح الميزانياتي وتطبيق القانون العضوي الجديد لقوانين المالية

15-18

## جدول 6:

يوضح الاعتمادات المفتوحة لميزانية التسيير لسنة 2023

التعيين	ميزانية التسيير المتعلقة بنفقات المستخدمين	ميزانية تسيير المصالح	المجموع
الاعتماد المفتوح	165.000.000.00	17.000.000.00	182.000.000.00
الاعتماد المراجع	13.000.000.00	0.00	13.000.000.00
الرصيد لغاية 2022/12/31	/	20.899.108.75	20.899.108.75

215.899.108.75	37.899.108.75	178.000.000.00	الاعتماد النهائي
195.000.000.00	17.000.000.00	178.000.000.00	الاعتماد النهائي للميزانية

**نفقات تسيير المستخدمين:**

من خلال الميزانية الممنوحة للفرع الأول تمثل نسبة **91.28%** من الميزانية أي بمبلغ **178.000.000.00** خصص لضمان:

- تسديد أجور ومنحة تحسين الأداء العلمي
  - تسديد مختلف المخلفات المتعلقة بالترقية في الدرجات والمنح العائلية وكذا المناصب العليا
  - تسديد أجور الأساتذة الباحثين الجدد الذين يقدر عددهم 42 أستاذ لمدة 06 أشهر
- وقد تم منح ميزانية إضافية لتغطية أجور ومنحة المردودية لمدة 12 شهرا لكل الموظفين وفق الشبكة الاستدلالية الجديدة

**نفقات تسيير المصالح:**

تمثل نسبة **8.72%** أي بمبلغ **17.000.000.00** دج خصص لضمان تسيير المرافق العامة للمركز

**الجدول 7:****تنفيذ ميزانية التسيير المتعلقة بنفقات المستخدمين للسنة المالية 2023:**

الباب	التعيين	الاعتماد المخصص	الاستهلاك لغاية 2023/12/31	نسبة الاستهلاك	الرصيد المتبقي
01.21	الراتب الرئيسي للنشاط	64.000.000.00	24.829.743.00	% 38.78	39.170.257.00
02.21	المستخدمون المتعاقدون	7.000.000.00	2.603.843.41	% 37.19	4.396.156.59
03.21	تعويضات ومنح مختلفة	68.700.000.00	40.220162.10	% 58.54	28.479.837.90
04.21	أعباء اجتماعية	34.400.000.00	16.510.963.27	% 47.99	17.889.036.73
05.21	الخدمات الاجتماعية	2.400.000.00	600.000.00	% 100	0.00
06.21	مكافأة الباحثين غير المتفرغين	1.500.000.00	0.00	% 0.00	1.500.000.00
	المجموع	178.000.000.00	86.567.712.18	% 57.15	91.432.287.82

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مركز البحث العلمي في الفلاحة الرعوية، مصلحة الميزانية،  
الجلفة، 2024

**جدول رقم -07- يوضح تنفيذ ميزانية المستخدمين للسنة المالية 2023****تحليل الجدول رقم 07:**

تعبير الأرقام والنسب بالجدول عن توزيع الميزانية وفق أبواب ومنح وتعويضات مختلفة، وكانت نسبة الاستهلاك الكلي **57.15%** ورصيد متبقي بنسبة **42.85%** وهي نسبة تجعل المؤسسة في أريحية تامة، لكن الملاحظ أن قانون الإصلاح الميزانياتي 18-15 يركز على الميزانيات الممنوحة على أساس البرامج، وعند التحقق من رقم الميزانية المتبقي في الجدول نلاحظ أنه يقترب من نصف الاعتماد الممنوح، وهذا غير جيد ضمن تطبيق قانون الإصلاح الميزانياتي حتى وإن كانت الاعتمادات الممنوحة كبيرة؛



وقد اعتمد الإصلاح الميزانياتي في القانون العضوي اعتماد تقديم مشاريع الميزانية لكل القطاعات مع ملاحق في شكل تقارير وجدول تفسيرية للبرامج المسطرة للاعتمادات المطلوبة لكل الإدارات والهيئات وهذا ما تم فعلا من خلال تقديم هذه التقارير والجداول ، طبقا للمادة 75 من القانون العضوي وكذا المادة 86 من نفس القانون 18-15 للإصلاح، وبعد التدقيق تبين أن مصالح الوظيفة العمومية بصفتها هيئة رقابية بعيدة، كانت سببا في تأخر المصادقة على مخطط تسيير الموارد البشرية، وهو ما يؤخر عملية التوظيف المسطرة لأشهر، وهذا يؤدي بالضرورة إلى تذبذب في استهلاك الميزانياتي للمركز وفق البرامج المسطرة ، بسبب التأخر المسجل وهو عذر موضوعي بالنظر إلى الأرقام الموجودة ؛

ومن المعلوم أنه خلال سنة 2023 بدأ تطبيق النظام المدمج للتسيير الميزانياتي SIGB لوزارة المالية ولذلك للملحة التشتت الذي كان سائدا من خلال تبني كل الوزارات للولوج الى الأرضية الرقمية وتقديم المعطيات ورصد الحالات التوقعية للميزانيات وفق مؤشرات وأرقام، والاحصائيات وكذا البرامج المسطرة وفق رزنامة ثلاثية السنوات والتي يتم بموجبها منح الميزانيات المختلفة، خاصة في ميزانية التسيير والتجهيز .

### الجدول 8:

#### تنفيذ ميزانية تسيير المصالح على غاية 2023/12/31-

الباب	التعيين	الاعتماد المخصص	الاستهلاك	نسبة الاستهلاك	الرصيد المتبقي
20	التثبيات المعنوية	185000.00	142.800.00	%77.19	42.200.00
21	التثبيات العينية	5.460.000.00	4.886.718.00	%89.13	593.282.00
60	المشتريات المستهلكة	3.400.000.00	2.747.153.70	%80.80	652.846.30
61	الخدمات الخارجية	330.000.00	55.955.00	%16.96	274.045.00
62	الخدمات الخارجية الأخرى	7.575.000.00	5.821.551.16	%76.85	1.753.448.84
63	أعباء المستخدمين	/	/	/	/
64	الضرائب والرسوم والمدفوعات المماثلة	50.000.00	0.00	%0.00	50.000.00
65	الأعباء العملياتية الأخرى	0.00	0.00	%0.00	0.00
	المجموع	17000.000.00	13.634.177.86	%80.20	3.365.822.14

المصدر: من إعداد الباحث، عن طريق البحث مركز البحث في الفلاحة الرعوية، الأمانة العامة،

الجلفة، جوان 2024

تحليل الجدول رقم - 08:

من خلال الجدول يتبين أن السنة المالية 2023 يمكن الحكم عليها أنها سنة متوازنة التنفيذ وذلك استنادا إلى النسب المسجلة للاستهلاك عموما ، وهو مؤشر على التنظيم الجيد للمصالح المختصة ، وعلى ارتفاع وتيرة ضبط استهلاك الاعتمادات المفتوحة وفق الرزنامة المسطرة خاصة فيما يتعلق بتسيير

الاستشارات والصفقات العمومية في تسيير المصالح، وهذا يشير إلى التغير في أساليب استهلاك الميزانية بعد دخول عملية الإصلاح الميزانياتي حيز التنفيذ من خلال القانون العضوي 18-15، والذي كرس ضرورة الخروج من التسيير التقليدي إلى التسيير الحديث، فنسبة الاستهلاك العامة بـ 80.20 % هي مؤشر ممتاز على حسن التسيير مع الأخذ بعين الاعتبار حداثة تطبيق الإصلاح الميزانياتي المبني على أساس البرامج خلال سنة 2023 فقط؛

### الفرق بين ميزانية التسيير لسنة 2022 بدون تطبيق الإصلاح الميزانياتي وميزانية 2023 مع تطبيق الإصلاح:

خلال السنة المالية 2022 لوحظ تذبذب في كيفية استهلاك الميزانية ، وتأخر في منح الاعتمادات من وزارة المالية بسبب عدم ضبط المعلومات المقدمة من المصالح المختصة بوزارة التعليم العالي، وهذا يعتبر نمط من التسيير التقليدي أو بعبارة أخرى سوء تسيير، وعدم التحكم الجيد والفعال في مواعيد تسليم الميزانيات المختلفة، فكل هذه العطالة تقضي إلى اضطراب في التنفيذ والاستهلاك المتوازن لكل الميزانيات وهو ما حدث في مؤسسة مركز البحث في الفلاحة الرعوية بالجلفة والتي قدرت فيها نسبة الاستهلاك العام لميزانية تسيير المصالح بـ 37.40 % وهو رقم يعبر عن سلبية التسيير، حتى وإن لم تكن إدارة المؤسسة هي السبب بل لأسباب مركزية؛

بينما في السنة المالية 2023، وهي سنة تطبيق الإصلاح الميزانياتي من خلال القانون العضوي، فأول ما لوحظ هي التنظيم المحكم لبرنامج مواعيد المناقشات والتسليم لمشاريع الميزانيات، وصب كل المعلومات والاحصائيات من خلال جداول معتمدة ومضبوطة من وزارة المالية وفق رزمة زمنية، وهو ما تم فعلا من خلال ضبط مواعيد التسليم وكذا البدء في عملية استهلاك الاعتمادات على أساس البرامج المقدمة والمبررة لكل وزارة وصية، وبرامج أيضا متعددة السنوات في شكل وضعيات توقعية مبنية على السنة المالية الحالية ، فنلاحظ نسبة الاستهلاك العام لميزانية تسيير المصالح بـ 80.20 % لسنة 2023 هي قفزة نوعية مقارنة بنسبة 37.40 % بالنسبة لسنة 2022، فالتغير الحاصل هو الانتقال من التسيير التقليدي إلى الإصلاح الميزانياتي في ظل ميزانية النتائج المبنية على البرامج والأهداف، وهذه النتائج الدقيقة المقدمة دليل واضح على التقدم الممتاز في استغلال الميزانيات، وخضوعها للدقة واختصار الوقت وترشيد النفقات على غرار ما كان يحدث في التسيير التقليدي .

### 9. خاتمة:

يعد دخول الجزائر منظومة الإصلاح الميزانياتي أمرا لا بد منه في ظل التحولات الرقمية التي يعرفها العالم، ولأجل السير مع النظام العالمي كان لابد من وضع آليات صارمة قانونية وإدارية وتقنية، ولكون الجزائر دولة مهمة على الصعيد القاري والعالمي ولها مساهمات اقتصادية مع البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة العالمية وشركات واتفاقيات اقتصادية مع دول الاتحاد الأوروبي، فقد كان لزاما عليها أن تسيير سريعا في عصرنة تسيير ميزانياتها على النسق الدولي لتتقارب التأخر أو التخلف عن تطوير المؤسسات والبرامج، فمنظومة الإصلاح التي اتخذتها في جميع الأصعدة لاسيما في القانون العضوي لقانون المالية

15-18، قد كان له بالغ الأثر في إحداث تغيير من خلال الرقمنة والرقابة على التسيير الميزانياتي عموماً، ومراكز البحث العلمي هي من ضمن المؤسسات العمومية التي استفادت من هذه المنظومة التي كان لها دور جد مهم، ولا تزال الدراسات والمتابعات من خلال تجربة الإصلاح الميزانياتي الفتية تخضع للتصويب والضبط بين الفينة والأخرى، من خلال قراءة الواقع الاقتصادي ومن خلال الاستفادة من تجارب الدول الناجحة على صعيد عصرنة الميزانية العمومية .

## 10. قائمة المراجع:

1. المادة 20 من القانون العضوي 84-17. 1984.
2. المادة 03 من القانون العضوي 18-15. 2018.
3. صفوت عبد السلام عوض الله. علم المالية العامة . مكان غير معروف : دار النهضة العربية القاهرة . 27 .
4. وزارة المالية: النظام المدمج لتسيير الميزانية. وصف للاحتياجات الوظيفية في مجال تنفيذ النفقات. 2020، صفحة 5
5. سالم ياسين. الإصلاح الإداري أداة لترشيد النفقات. : جامعة الجزائر 3. صفحة 66.
6. وزارة التعليم العالي والبحث العلمي. [http:// www.mesrs.dz](http://www.mesrs.dz). شوهذ يوم: 2024/09/13، الساعة 19:33
7. مرسوم تنفيذي رقم 11-396. يحدد القانون الأساسي النموذجي للمؤسسة العمومية ذات الطابع العلمي والتكنولوجي. الجريدة الرسمية 66. 24 نوفمبر، 2011، صفحة 5 .
8. وزارة التعليم العالي والبحث العلمي. قرار وزاري مشترك . يحدد إيرادات ونفقات حساب التخصيص الخاص رقم 82-302 . 11 نوفمبر، 2018، صفحة 26 .
9. وزارة المالية، المنشور الوزاري رقم 6112 . المديرية العامة للميزانية : وزارة المالية ، المديرية العامة للميزانية، 2022. صفحة 04. يحدد التسيير الميزانياتي لحساب التخصيص الخاص .
- 10 المرجع نفسه. صفحة 05.
11. وزارة المالية. منشور وزاري رقم 8162 ، يحدد البرمجة الميزانياتية: المديرية العامة للميزانية، 2022. صفحة 03.
12. عمار بخوش. إشكالية البحث العلمي في الجزائر . مكان غير معروف، الجلفة ، الجزائر : موقع منتديات الجلفة ، ماي، 2010.
13. العبيدي عمارة، واقع إدارة الكفاءات بمؤسسات قطاع التعليم العالي والبحث العلمي -دراسة حالة : جامعة الجزائر 03 ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2018-2019. صفحة 62.
14. أطروحة لنيل الدكتوراه ، واقع إدارة الكفاءات بمؤسسات قطاع التعليم العالي والبحث العلمي من خلال مخابر البحث بالجامعة -دراسة حالة. : جامعة الجزائر 03 ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2018-2019. صفحة 62.
15. مرجع سبق ذكره. الصفحات 58-59.
16. تحديث أنظمة الميزانية. مشروع msb دليل المشاركين في المرحلة الثانية من التكوين المتخصص في المالية العامة. الجزائر : IEDF، 2016.
17. مشروع MSB. الجزائر : IE، DF، 2016. دليل المشاركين في المرحلة الثانية من التكوين المتخصص في المالية العامة. صفحة 70.
18. الجريدة الرسمية العدد 66. المحدد للقانون الأساسي النموذجي للمؤسسة العمومية ذات الطابع العلمي والتكنولوجي . المرسوم التنفيذي 396-11 . 24 نوفمبر، 2011، صفحة 4.